

محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار المنعقدة يوم الأربعاء 14 مارس 2018.

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة الرابعة لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2017-2020 وذلك يوم الأربعاء 14 مارس 2018 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ فتحي سلاوتي رئيس الجامعة. وقد حضر الاجتماع السيدات والسادة : يوسف بن عثمان وحليمة المحجوبي نائبا رئيس الجامعة، أسامة الدشراوي كاتب عام الجامعة، سامي البسطانجي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، إيهاب اللبان نيابة عن عميد كلية الطب بتونس، نور الدين العمودوني عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعات بتونس، سامية قروي زواوي عميدة كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس، حاتم الزنزي مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، نور الدين النيفر مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، المعز الشفرة مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، كريم بن سلامة مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، منية النجار مديرة المعهد العالي للإعلامية، عماد بن عمار مدير معهد بورقيبة للغات الحية، عصام السلواج مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، ألفة بويحي مديرة المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس، عادل المؤذن مدير المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، نور الدين بن شهيدة مدير معهد البحوث البيطرية وعلي بوعتور نيابة عن مدير معهد باستور .

وحضر عن ممثلي الأساتذة والأساتذة المحاضرين السادة: شكري حمودة والسيد محمد رضا بربوش من كلية الطب بتونس والسيد محمد الصغير عاشوري من كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعات بتونس، والسيد سكندر الحشيشة من المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس.

كما حضر عن ممثلي الأساتذة المساعدين السيدات: ألفة يمن من المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار وهالة الإمام من المعهد العالي للإعلامية وهند اليونسي كعباشي من المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس.

وقد دعي للحضور: السيد هشام الزغل مدير عام الشركة التونسية للإيجار المالي والسيد محمد رياض الخميري كاهية مدير المعدات والتجهيزات بالجامعة.

واعذر عن الحضور السيدة سلوى العوادي ممثلة الأساتذة والأساتذة المحاضرين والسيد زينة عماد عبيد ممثل الأساتذة المساعدين والسيدة ليلى قلوب خبيرة في إدارة المخاطر، وتغيبت عن الحضور السيدة زينة الصّيد ممثلة الأساتذة المساعدين.

افتتح رئيس الجامعة الاجتماع مرحبًا بالحاضرين وذكر بجدول أعمال الجلسة والمتمثل في النقاط

التالية:

- I- اللجان القطاعية ولجان الجامعة
II- ميزانية الجامعة ومؤسساتها (العنوان الثاني)
III- متفرقات

I - اللجان القطاعية ولجان الجامعة:

في إطار متابعة ملفات الترشح لعضوية اللجان الوطنية القطاعية لنظام "إمد"، أشار رئيس الجامعة إلى الأجل التي تم تحديدها لعروض الترشح من غرة مارس إلى السابع منه وقد عملت لجنة الفرز بالجامعة على تقييم هذه الملفات وترتيب المترشحين بحسب شبكة التقييم الواردة من الوزارة وقد لاحظت ما يلي:

- وجود مطالب ترشح أصحابها في حالة إلحاق لدى وزارات أخرى أو لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني.
- وجود مطالب ترشح أصحابها في حالة تمديد أو إحالة على التقاعد خلال السنوات الثلاث القادمة.
- عدم التنصيب في منشور وزير التعليم العالي المتعلق بتجديد اللجان الوطنية القطاعية لنظام "إمد" على قواعد تنظيم الترشح وقواعد سدّ الشغور.

بعد النقاش اتفق الحاضرون على إحالة ملفات المترشحين للنظر فيها من قبل سلطة الإشراف مع احترازهم على الترشيحات التي بلغ أصحابها السنّ القانونية للتقاعد أو التمديد وكذلك الملحقين لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني وذلك حفاظا على دوام استمرارية عمل المترشح ضمن هذه اللجان والالتزام به. أمّا في ما يخصّ لجان الجامعة التي تمّ خلال المجلس السابق الاتفاق حول مجالات توزّعها حسب التوجهات الاستراتيجية للجامعة في المدة النيابية 2017-2020 وبعد تلقي مقترحات أعضائها من المؤسسات فقد تمّ التذكير بمهامها ومناقشة تركيبها وخصوصية الانتساب إليها بحسب الكفاءة والخبرة والإشعاع مع مراعاة تمثيلية المؤسسات وضرورة مشاركة جميع أعضاء مجلس الجامعة فيها. وبعد التداول في الموضوع وعدّ رئيس الجامعة بإرسال قائمة منقّحة في المقترحات الواردة من المؤسسات لإبداء الرأي فيها حتى تستكمل تركيبها وتضبط مهامها في أقرب الأجل.

II - ميزانية الجامعة ومؤسساتها (العنوان الثاني):

بيّن رئيس الجامعة طرق توزيع اعتمادات العنوان الثاني حسب الفصول وأوضح كاهية مدير المعدات والتجهيزات بالجامعة بناء على البرنامج السنوي للشراءات والكلفة التقديرية المرصودة لها مدى تقدم العمل في المشاريع المبرمجة و حجم الاعتمادات المتوفرة في الميزانية بعنوان سنة 2018. وتساءل الحاضرون عن تقدم العمل في مشاريع اقتناء المعدات السمعية البصرية ومعدات النسخ والمعدات الإعلامية حيث أرجع رئيس الجامعة سبب تعطل الشراءات إلى عدم مشاركة عديد المؤسسات في عملية الفرز التقني لطلبات العروض وإلى نقص الأعوان في مصالح البناء والتجهيز والمالية في الجامعة ومؤسساتها.

ولاحظ أعضاء المجلس أن إجراءات إنجاز الصفقات المتمثلة خاصة في تجميع الشراءات تتسبب كذلك في تعطيل طلبات العروض.



ودعا رئيس الجامعة المؤسسات المعنية باقتناء المعدات الإعلامية إلى تعيين ممثلين عنها للتنسيق مع أعوان الجامعة قصد إنجاز ومتابعة طلبات العروض لتمكين الطلبة من المعدات البيداغوجية الموجهة للتدريس في أنسب الأجال.

وفي إطار تكريس التعاون بين مؤسسات الجامعة، اقترح مدير المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس التبرع بكراسي وطاولات تدريس في حالة حسنة للمؤسسة التي تشكو نقصا في هذه المعدات كما اقترحت مديرة المعهد العالي للإعلامية التبرع بمعدات إعلامية في حالة حسنة للمؤسسات الراغبة فيها. وأشار رئيس الجامعة إلى برنامج تكوين في سياقة الحافلات سيتم تنظيمه لفائدة أعوان الجامعة ومؤسساتها ودعا إلى تشريك أعوان السياقة بالمؤسسات.

III متفرقات:

1- إضراب المدرسين:

أشار رئيس الجامعة إلى مراسلة الوزارة عدد 5378 بتاريخ 10 مارس 2018 حول الخصم من مرتبات مدرسين تبعا لإضراب عدد من المدرسين من مؤسسات التعليم العالي والبحث الذي أضرب برونزامة السنة الجامعية فيها. وعان وضعية بعض مؤسسات الجامعة التي تأثرت جزئيا فقط بهذا الإضراب وهي كلية العلوم والرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس والمعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، وذلك جراء امتناع عدد قليل من المدرسين عن إصلاح وإرجاع أوراق الامتحانات.

وطلب رأي أعضاء المجلس حول تطبيق ما جاء في المراسلة المذكورة أعلاه حيث لاحظوا ما يلي:

- ضرورة دعوة رؤساء المؤسسات المعنية بالمدرسين المضربين والتحاور معهم قصد التوصل إلى حلول لتجاوز هذا الإشكال.

- مراعاة أن تطبيق ما جاء في المراسلة والاقتطاع من أجور المدرسين المضربين قد يؤدي إلى تصعيد المواقف والإضرار بالسنة الجامعية ككل.

- دعوة السّلت المعنية إلى مراجعة النصوص المنظمة للإضراب وتحميل جميع الأطراف مسؤولياتهم في الغرض.

وفي هذا السياق لاحظ الكاتب العام للجامعة ضرورة التمييز بين اقتطاع عدد أيام العمل غير المنجز عن طريق الإضراب أو غيره وبين الإشكال القائم في هذه الوضعية والمتمثل في الامتناع عن إصلاح وإرجاع أوراق الامتحان حيث أنه في هذه الحال يعتبر المدرس قد أخلّ بواجبه المهني وهو ما يستوجب إحالته على مجلس التأديب وليس الاقتطاع من راتبه، باعتبار أن الضرر متعلق بالامتحانات.

وبعد النقاش اتفق أعضاء المجلس على عدم تطبيق إجراء اقتطاع أجور المدرسين المضربين للاعتبارات المذكورة أعلاه خاصة وأن ثلاث جامعات أعلنت عدم استعدادها للانخراط في هذا التمشّي وعلى دعوة رؤساء المؤسسات إلى مزيد النقاش مع المدرسين المعنيين قصد التوصل إلى حلول في انتظار ما ستؤول إليه

الأمر.



2- متابعة إنجاز المدرّسين لعدد ساعات التدريس القارة:

سعيًا إلى متابعة إنجاز المدرسين لعدد ساعات التدريس القارة طلب رئيس الجامعة من رؤساء المؤسسات إحالة قائمة (بصفة دورية) في المدرسين الذين لم يتمكنوا من إنجاز ساعات التدريس الخاصة بهم كاملة قصد تدارك العمل غير المنجز ودعوتهم إلى الالتحاق بمؤسسات الجامعة التي تشكو نقصًا للاستفادة من تخصصاتهم.

3- العطل السنوية للموظفين وأعوان المخابر:

طرح رؤساء المؤسسات مسألة العطل السنوية التي يتمتع بها الأعوان العموميون ملاحظين أن التقنين العاملين في المخابر يطالبون بالترخيص لهم بالتمتع بنفس إجراءات العطل الخاصة بموظفي وأعوان المخابر. وأكدوا ضرورة التنسيق مع الوزارة في الغرض.

وأوضح رئيس الجامعة أن الوزارة قدّمت استشارة في عطل الأعوان لرئاسة الحكومة وبناء على ردّها عن طريق مراسلة في الغرض دعت إلى العمل بالنصوص المنظمة واعتبرت أن الإجراء الذي تعتمده المؤسسات الجامعية غير قانوني واقترح دعوة نقابات الموظفين والعملة وأعوان المخابر للنظر في هذه المسألة والخروج بحلّ توافقي يستجيب للنصوص القانونية ويضمن سير العمل في المؤسسات.

4- إضراب طلبة كلية الطب بتونس:

أشار نائب عميد كلية الطب بتونس إلى الإضراب الذي بدأ يوم 6 مارس 2018 والذي تمسك خلاله الطلبة بضرورة إصلاح برامج التدريس وآليات التقييم وطرق الإشهاد في الطب وشروط الخدمة العسكرية وغيرها من المسائل. ولاحظ أعضاء المجلس الحاجة إلى تنقيح النصوص القانونية للتكوين في اختصاص الطب قصد تحسين وضعية الطلبة وضمان حقوقهم.

ورفعت الجلسة على الساعة منتصف النهار.

رئيس جامعة تونس المنار



فتحي مسلاوتي

الكاتب العام للجامعة



أسامة الدشراوي